الأمم المتحدة

A/63/79

الجمعية العامة

Distr.: General
16 May 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٧٣ من القائمة الأولية*

المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي المخصص لدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام

عملا بالفقرة ١٠٥ من قرار الجمعية العامة ٢١٥/٦٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تم تعييننا رئيسين مشاركين للفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي المخصص لدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، الذي أنشئ عملا بالفقرة ٧٣ من القرار ٢٤/٥٩ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ووفقا للفقرة ٩١ من القرار ٢٢٢/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والفقرتين ٧٩ و ٨٠ من القرار ٣٠/٦٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والفقرة ١٠٥ من القرار ٢١٥/٦٢، اجتمع الفريق العامل في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨.

ونتشرف بأن نقدم إليكم نتيجة الاجتماع، التي تتمثل في البيان المشترك المرفق الصادر عن رئيسي الفريق العامل. ويوفر البيان موجزا للقضايا والأفكار والمقترحات الرئيسية التي طرحت أثناء الاجتماع في إطار بنود جدول الأعمال المختلفة (انظر A/AC.276/2)، إلى جانب بعض الملاحظات الختامية التي تستند إلى تقييمنا للمناقشات.

ونرجو تعميم هذه الرسالة ومعها البيان المشترك كوثيقة من وثائق دورة الجمعية

* A/63/50.

120608 110608 08-34414 (A)

العامة الثالثة والستين في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''المحيطات وقانون البحار'' وفقا للفقرة ٩٤ من القرار ٢٢٢/٦١، التي سلمت بأهمية نشر النتائج التي يخلص إليها الفريق العامل على نطاق واسع.

(توقيع) خوان مانويل **غوميز – روبليدو**
روبرت **هيل**
الرئيسان المشاركان

المرفق

البيان المشترك المقدم من الرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي المخصص لدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام

١ - عقد الفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي المخصص لدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام اجتماعه الثاني في نيويورك في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨. وعُقد اجتماع الفريق العامل وفقا للفقرة ٩١ من القرار ٢٢٢/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والفقرتين ٧٩ و ٨٠ من القرار ٣٠/٦٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والفقرة ١٠٥ من القرار ٢١٥/٦٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٢ - وكانت الوثائق الداعمة التالية معروضة على الاجتماع: (أ) تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/62/66/Add.2)؛ (ب) جدول الأعمال المؤقت (A/AC.276/L.1)؛ (ج) مشروع صيغة الاجتماع وجدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم العمل (A/AC.276/L.2). واعتمد الاجتماع جدول الأعمال المؤقت (A/AC.276/2)، ووافق على المضي قدما في العمل على أساس جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم العمل.

٣ - وكما يتبين من صيغة الاجتماع، فإن هذا البيان المشترك الصادر عن الرئيسين المشاركين يوجز للقضايا والأفكار والمقترحات الرئيسية التي طرحت أثناء الاجتماع. وبالإضافة إلى ملخص موجز للعروض العلمية المقدمة في بداية الاجتماع، يتضمن البيان نظرة شاملة على الاعتبارات العامة التي أثارها الوفود، وموجزا للقضايا والأفكار والمقترحات المتعلقة بالمسائل التي سجلتها الفقرة ٩١ من القرار ٢٢٢/٦١ والتي يعبر عنها البند ٥ من جدول الأعمال، فضلا عن الملاحظات الختامية التي أدلى بها الرئيسان المشاركان استنادا إلى تقييمهما للمناقشات.

العروض العلمية

٤ - قبل أن يبدأ الفريق العامل مداولاته، استمع إلى العروض العلمية التالية: ''ربط التنوع البيولوجي في البحار العميقة باحتياجات الإدارة الدولية'' المقدم من بيتر ج. أوستر؛ و ''تقييم التقييمات'' المقدم من إلفا إسكوبار؛ والعرض المشترك ''الأقاليم البيولوجية

الجغرافية القاعية لأعالي البحار'' و ''أهمية التصنيف البيولوجي الجغرافي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية'' المقدم من ليس واتلنغ وإلفا إسكوبار.

٥ - وسلطت العروض الضوء على التقدم الذي أحرزته المعرفة العلمية وأهمية مواصلة السعي لتحسين تفهم التغيرات والعمليات التي تحدث في البيئة البحرية، ولا سيما في البحار العميقة، فضلا عن الدور الوظيفي الذي تلعبه النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. كما جرى التأكيد على الحاجة لسد الفجوة بين متطلبات السياسة العامة وبين البحوث العلمية. وعلاوة على ذلك، عززت العروض من دور العلم باعتباره الأساس السليم لإجراء التقييمات، بما فيها تقييمات الأثر البيئي. وقيل في معرض شرح ذلك إن التقدم الذي تحقق مؤخرا في التصنيف البيولوجي الجغرافي، الذي يهدف إلى فهم توزيع الأنواع والطرق التي تترابط بها مجموعات الأنواع، يمكن أن يدعم عملية صنع القرار فيما يتعلق بالتخطيط المكاني وغير ذلك من تدابير الحفظ والإدارة، مثل المناطق البحرية المحمية.

الاعتبارات العامة

٦ - جرى التسليم بأن المحيطات ومواردها تلعب دورا رئيسيا في استدامة الحياة على ظهر كوكبنا وتوفير السلع والخدمات التي تفيد منها البشرية. غير أن المحيطات تواجه ضغوطا عديدة ومتنوعة نتيجة للأنشطة البشرية، وثمة أدلة متزايدة على تدهور النظم الإيكولوجية للمحيطات وتنوعها البيولوجي، بما في ذلك ما ينتج عن تغير المناخ. وقد أثارت تلك القضايا قلقا خطيرا لدى المجتمع الدولي، وصارت هناك ضرورة ملحة لمعالجة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام.

٧ - ومنذ اجتماع الفريق العامل عام ٢٠٠٦، تحقق قدر من التقدم على المستوى العالمي. وانصب تركيز المجتمع الدولي على وجه الخصوص على آثار ممارسات صيد الأسماك غير المستدام والمدمر، بما في ذلك من خلال قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١، الذي كان يهدف إلى معالجة آثار صيد أسماك قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، ومن خلال الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لوضع مبادئ توجيهية دولية لإدارة مصائد البحار العميقة في أعالي البحار، واستحداث نظام دولي ملزم قانونا بشأن التدابير التي تتخذها دول الموانئ لمحاربة أعمال الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه. وفي سياق اتفاقية التنوع البيولوجي، تم أيضا إحراز تقدم نحو وضع معايير علمية لتحديد المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية التي تحتاج للحماية، وكذلك في تطوير نظم التصنيف البيولوجية الجغرافية. كما كان وضع نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات

واستكشافها في المنطقة (ISBA/6/A/18، المرفق)، وكذلك النظام الذي تقوم بوضعه السلطة الدولية لقاع البحار للتنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة، من التطورات التي قوبلت بالترحيب فيما يتعلق بحماية وحفظ البيئة البحرية والتنوع البيولوجي في المنطقة.

٨ - ومع ذلك، جرى الإقرار بضرورة بذل جهود إضافية لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، وتحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي، بما في ذلك في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة ومؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥.

٩ - ويُذكر أن جميع القضايا المتصلة بالمحيطات هي قضايا مترابطة ولا بد من معالجتها بصورة متعددة التخصصات ومشتركة بين القطاعات وتتسم بالشمول. وجرى التأكيد مجددا على أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تشكل الإطار القانوني الذي لا بد وأن تنفذ داخله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، وأن أية أنشطة تتصل بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية لا بد وأن تتم بصورة تتسق مع مبادئ القانون الدولي، بما يشمل حقوق الدول الساحلية في جروفها القارية الممتدة. وهناك عدد من الاتفاقيات والصكوك الأخرى التي تكمل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتشكل معا الإطار الحالي للأنشطة المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. وكانت مسألة ما إذا كان الإطار الحالي كافيا من المسائل الأساسية المطروحة على الفريق العامل.

١٠ - وجرى التشديد على دور العلم في دعم الجهود الإضافية في مجال حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. وأعرب عن تأييد واسع لبذل المزيد من البحوث العلمية لمواصلة تحسين معرفتنا بالنظم الإيكولوجية للمحيطات وتنوعها البيولوجي، ولا سيما في بعض المناطق التي لا تزال لم تُستكشف إلى حد بعيد. وجرى التسليم بأن تطوير المشورة العلمية السليمة والموضوعية يُعد أمرا أساسيا. ورُئي أن من المستصوب إجراء تقييم لحالة البيئة البحرية، على الصعيد العالمي، لدعم عملية صنع القرار والإدارة القادرة على التكيف.

١١ - وفي إطار جميع بنود جدول الأعمال، سلط الاجتماع الضوء على ضرورة زيادة بناء قدرات الدول النامية. وأشير إلى أن الجهود المبذولة في هذا الصدد يجب أن تهدف، ضمن جملة أمور، إلى تحسين القدرة على المشاركة في البحوث العلمية البحرية والاستفادة من نتائجها؛ والقدرة على تنفيذ الصكوك القانونية وإنفاذ أحكامها؛ والقدرة على التخفيف من

آثار عدد من الأنشطة البشرية، ومن بينها تغير المناخ، والتكيف معها، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في نفس الوقت وما يرتبط بها من قدرات، وأخذا في الحسبان الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك من العوامل ذات الصلة. وسلط كثير من الوفود الضوء على ضرورة نقل التكنولوجيات ذات الصلة.

الآثار البيئية للأنشطة البشرية على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

١٢ - جرى التسليم بأنه في الوقت الذي تتحسن فيه باستمرار معرفتنا بالنظم الإيكولوجية للمحيطات وبآثار الأنشطة البشرية عليها، ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لزيادة فهم النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وآثار هذه الأنشطة، بما في ذلك الآثار المتراكمة. كما جرى التسليم بضرورة القيام بجميع الأنشطة البشرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بصورة تتسم بالاستدامة، على أساس من أفضل المعارف العلمية المتاحة، وبضرورة تبني النهج التحوطية والتي تعتمد على مفهوم النظم الإيكولوجية.

١٣ - والآثار البشرية على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية التي تحدد أنها تستحق الاهتمام بصفة خاصة تشمل ما يلي: الآثار الناتجة عن أنشطة الصيد غير المستدامة، بما فيها الصيد المفرط، والإفراط في معدات الصيد، والصيد العرضي، وممارسات الصيد المهلكة؛ والصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه؛ وعدم المشاركة في صكوك مصائد الأسماك العالمية والإقليمية وعدم الامتثال لها؛ وآثار تغير المناخ، الذي تعاني البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالضعف إزائها بشكل خاص؛ والتلوث من الأنشطة البرية والبحرية، بما في ذلك إغراق النفايات السامة؛ ودخول الأنواع الغريبة الغازية؛ وآثار الضوضاء في المحيطات؛ والبحوث العلمية البحرية، بما فيها ما يتصل بالموارد الجينية البحرية؛ واستكشاف واستغلال الموارد غير الحية؛ ومد الأنابيب. وجرى لفت الانتباه إلى التقدم المحرز في مختلف المنتديات وما تشهده من أنشطة متواصلة لمعالجة بعض من هذه الآثار.

١٤ - وأعرب بصفة خاصة عن القلق إزاء الأنشطة الجديدة والمستجدة مثل أنشطة الهندسة الجيولوجية في المحيطات. وفي حين جرى التسليم بأهمية الاستراتيجيات السليمة بيئيا للتخفيف من آثار تغير المناخ، ظلت أنشطة مثل احتجاز الكربون وتخصيب المحيطات بالحديد على نطاق واسع تثير القلق بصفة خاصة. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تحسين الفهم

العلمي لدور المحيطات في تنظيم المناخ، فضلا عن التحكم في آثار تغير المناخ على البيئة البحرية وآثار التكنولوجيات المستخدمة لأغراض التخفيف من آثار المناخ.

١٥ - وأعرب البعض عن الحاجة الملحة لتشجيع زيادة البحوث وتقاسم المعلومات عن الأنشطة الجديدة والمستجدة. وفي الوقت ذاته، شدد العديد من الوفود على ضرورة تنظيم جميع الأنشطة التي لا تتوفر بشأنها معلومات علمية كافية، على أساس من المبادئ المستقرة للقانون البيئي الدولي. وأشارت وفود عديدة إلى ضرورة تعزيز تنفيذ الصكوك القائمة وتحديث ولايات المؤسسات الموجودة للتعامل مع الأنشطة الجديدة والمستجدة، باعتبار ذلك نهجا مستحسنا بدرجة أكبر من استحداث صكوك ومؤسسات جديدة.

١٦ - وأشير إلى أنه ينبغي القيام بالبحوث العلمية البحرية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وإلى وجوب تقاسم نتائج هذه البحوث. كما جرى التشديد على أن أنشطة البحوث العلمية يجب ألا تتسبب في الإضرار بالبيئة البحرية ومواردها. واقترح أن تعمل المنظمات الحكومية الدولية المختصة لبلوغ هذه الغاية، وبخاصة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والسلطة الدولية لقاع البحار. وأعرب عن تأييد تشجيع وضع مواثيق الشرف الطوعية، وأشير بصفة خاصة إلى مدونة إنتريدج التي وضعها العلماء لإدارة أنشطتهم البحثية بصورة مستدامة.

١٧ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للتطبيق المنظم لتقييمات الأثر البيئي فيما يتصل بالأنشطة القائمة و/أو الجديدة، بالاعتماد حسب الاقتضاء على الممارسات والنماذج القائمة لإنجاز التقييمات. كما أشار بعض الوفود إلى التقييمات البيئية الاستراتيجية. وذُكر أنه لا بد من تنفيذ الأحكام التي تنص على إجراء تقييمات الأثر البيئي الواردة في الصكوك الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية التنوع البيولوجي، تنفيذا كاملا. كما ينبغي دعم النهج الإقليمية والقطاعية في إجراء التقييمات. وشددت وفود عديدة على ضرورة بناء قدرات البلدان النامية لتنفيذ الأحكام القائمة المتعلقة بالتقييمات. ولفتت وفود أخرى الانتباه إلى التحديات والصعوبات التي تواجه إجراء التقييمات في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

١٨ - ولما كانت النهج القطاعية والإقليمية لا تنص على تقييم الآثار المتراكمة للأنشطة، اقترح بعض الوفود وضع مبادئ توجيهية عالمية لتقييمات الأثر البيئي، تشمل تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة والوقاية من الآثار الخطيرة التي تتعرض لها، وتنظيم الأنشطة غير المنظمة حاليا، ومعالجة الآثار المتراكمة في مختلف القطاعات. واقترح بعض الوفود تبني النهج الوارد في القرار ١٠٥/٦١ فيما يتعلق بآثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية

البحرية الضعيفة كنموذج يمكن اتباعه. وحذر أحد الوفود من أنه لا بد من موازنة تقييمات الآثار المسبقة موازنة دقيقة مع ضرورة تشجيع البحوث العلمية.

١٩ - وجرى التأكيد على ضرورة إجراء التقييمات العلمية المنتظمة لحالة المحيطات على مستوى العالم لدعم عمليات صنع القرار. وأشير إلى أن التقرير المتعلق بـ ''تقييم التقييمات''، والمرحلة التحضيرية لإنشاء عملية منتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك جوانبها الاجتماعية - الاقتصادية، سيوفران نظرة عامة قيّمة على المعلومات المتاحة عن تقييمات الآثار البشرية للأنشطة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك آثارها المتراكمة، وهو ما يمكن أن يفيد في إثراء المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة. ولاحظت وفود عديدة أن استعراض الجمعية العامة للتقرير المذكور أعلاه أتاح للجمعية فرصة لمناقشة ما إذا كانت هناك ضرورة لتطوير العمليات الموجودة حاليا، وما إذا كانت هناك ضرورة لإنشاء عمليات جديدة لتقييم حالة البيئة البحرية. كما اقترح بعض الوفود إمكان تعزيز دوري فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في هذا المجال، من خلال إجراء بحوث موجهة لصناع السياسات على سبيل المثال.

التنسيق والتعاون فيما بين الدول، وكذلك المنظمات والهيئات الحكومية الدولية، لحفظ وإدارة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

٢٠ - سلطت وفود عديدة الضوء على التعاون والتنسيق الدوليين كعنصرين بالغي الأهمية في معالجة التحديات المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. وكان ذلك تحديدا هو الوضع في ضوء تعدد التهديدات لذلك التنوع واتساع نطاق الصكوك العالمية والإقليمية والمنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة التي تغلب عليها الولايات القطاعية.

٢١ - وأعرب بعض الوفود عن قلقها من أن انعدام التنسيق بين وفيما بين مختلف الأطراف القطاعية يشكل عقبة أمام الإدارة الفعالة للأنشطة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. فالترتيبات الحالية تميل إلى التركيز على تقييم وتخفيف الآثار البيئية لأنشطة بعينها أكثر مما تركز على البيئة البحرية ككل. وأشار بعض الوفود إلى أنه رغم أن وضع سياسات متكاملة للمحيطات يمثل تحديا، إنه يمكن أن يوفر إطارا فعالا لحماية البيئة البحرية.

٢٢ - وجرى التسليم بضرورة زيادة التعاون والتنسيق فيما بين القطاعات والوكالات التي تتعامل مع مختلف استخدامات المحيطات ومواردها وحماية وحفظ البيئة البحرية. واعتبر أن التعاون والتنسيق على كل المستويات وفيما بين جميع القطاعات أمر لازم لتنفيذ الالتزامات

القائمة تنفيذا تاما. كما جرى التشديد بصفة خاصة على أهمية التعاون والتنسيق على الصعيد الوطني.

٢٣ - وجرى التأكيد أيضا على التعاون فيما بين الدول. وشددت وفود عديدة على ضرورة أن تتمثل الجوانب الأولية لهذه الجهود التعاونية في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا بصورة تشمل جميع القطاعات، وسلطت الضوء على الأهمية الخاصة لذلك في سياق البحوث العلمية البحرية. وأقر بعض الوفود بأن الفريق العامل يوفر ساحة هامة لتيسير التعاون والتنسيق فيما بين الدول، وكذلك في المنظمات الدولية والإقليمية وفيما بينها.

٢٤ - وجرى التشديد أيضا على أهمية التعاون والتنسيق بين المنظمات والهيئات الحكومية الدولية ذات الاختصاصات المتنوعة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وبخاصة التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وبين تلك المنظمات والمنظمات غير المعنية بصيد الأسماك. والأمثلة الحديثة لمثل هذا التعاون تشمل التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التن وبين لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي. وأشير أيضا إلى أهمية التعاون بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية من خلال آلية تنسيق شؤون المحيطات التابعة للأمم المتحدة. وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن دور ومهام آلية تنسيق المحيطات ليست مفهومة بصورة جيدة، وأنه ينبغي إبرازها بدرجة أكبر.

٢٥ - وأعرب عن آراء مختلفة بشأن سبل ووسائل تيسير التعاون والتنسيق. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للحاجة إلى آلية جديدة في الأجل المتوسط، بينما اقترحت في الوقت ذاته اتخاذ تدابير عملية في الأجل القصير لمعالجة الثغرات الحالية في التنسيق والتعاون المنظم بين المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية المعنية. وشددت وفود أخرى على أنه ليست هناك أية حاجة لهياكل أو آليات جديدة، وأشارت إلى الخطوات التي اتخذت لتحسين الإطار القائم لمعالجة مختلف التحديات من خلال جملة أمور منها تبني نهج النظم الإيكولوجية والنهج التحوطية، ومن خلال الاجتماعات والمبادرات المشتركة للمنظمات المعنية. وأشارت تلك الوفود أيضا إلى ازدياد التكاليف وكثرة الصعوبات التي ينطوي عليها إنشاء مؤسسات أو آليات جديدة. ورأى بعض الوفود أنه لا ينبغي النظر في إنشاء هياكل جديدة إلا بعد استنفاد كل الإمكانيات لتحسين أداء المؤسسات القائمة في حدود ولاياتها.

دور أدوات الإدارة على أساس المناطق

٢٦ - أدوات الإدارة على أساس المناطق أدوات أساسية وفعالة في حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وأبرزت وفود عديدة أهمية هذه الأدوات، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، في تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية والنهج التحوطية في إدارة الأنشطة البشرية في المحيطات، وفي التصدي للتهديدات التي تواجهها النظم الإيكولوجية البحرية بصورة كلية وشاملة. غير أنه جرى التشديد على أن المناطق البحرية المحمية هي مجرد أداة واحدة من بين العديد من الأدوات المتاحة، وأنها لا بد وأن تكون متسقة مع القانون الدولي، على النحو الذي تعبر عنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٢٧ - وشدد بعض الوفود على ضرورة التعجيل بإحراز تقدم في تحقيق التزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بإنشاء مناطق بحرية محمية، بما في ذلك شبكات الممثلين، بحلول عام ٢٠١٢. ووصولا إلى تلك الغاية، جرى تشجيع الدول الساحلية على اتخاذ تدابير لحماية المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ودعت وفود عديدة إلى بذل جهود لإنشاء المناطق البحرية المحمية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

٢٨ - وأشير إلى التقدم المحرز في تنفيذ أدوات الإدارة على أساس المناطق في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، على سبيل المثال من قبل المنظمة البحرية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحار، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والهيئات البيئية الإقليمية. وجرى التشديد على أهمية مواصلة إحراز التقدم. وأشارت وفود أخرى إلى الحاجة إلى تبني نهج أكثر شمولا وتكاملا في إنشاء وإدارة أدوات الإدارة على أساس المناطق. وشدد البعض على ضرورة وجود آلية متعددة الأطراف لتحديد المناطق التي بحاجة للحماية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ولتبني نهج منسق في إنشاء شبكة للمناطق البحرية المحمية في تلك المناطق.

٢٩ - وأعرب عن التأييد للمعايير العلمية لتحديد المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية التي تحتاج للحماية، التي تم وضعها في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي. وأشارت وفود عديدة إلى ضرورة مواصلة العمل في تطبيق تلك المعايير، واستخدام التصنيف البيولوجي الجغرافي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ورئي أن الجمعية العامة هي المنتدى المناسب لإجراء مثل هذه المناقشات، بما في ذلك النظر في المسائل المتصلة بتحديد التدابير التي يمكن تطبيقها، ووضع الأهداف الإدارية، والرصد والإنفاذ. واقترحت وفود عديدة إنشاء سجل للمناطق التي تنطبق عليها المعايير. كما اقترح بعض الوفود وضع نهج مشترك وتوجيهات مشتركة بشأن تطبيق معايير تحديد المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية التي تحتاج للحماية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وفقا للقانون

الدولي، على النحو الذي تعبر عنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. فعلى سبيل المثال، يمكن إنجاز هذه المهمة من خلال إنشاء فريق اتصال يضم المنظمات المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة البحرية الدولية، واتفاقية التنوع البيولوجي، وتقوم الأمم المتحدة بتيسير عمله.

٣٠ - ورأى بعض الوفود أن من الضروري إحراز تقدم من خلال الهيئات الإقليمية والقطاعية القائمة من أجل تعيين وتحديد المناطق التي تحتاج للحماية. فالمنظمات الدولية، بما فيها المنظمة البحرية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحار، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، واتفاقيات البحار الإقليمية، والهيئات البيئية تلعب جميعها دورا هاما في هذا الصدد. وأعرب أيضا عن قدر من التأييد لإنشاء مناطق بحرية محمية تجريبية متعددة الأغراض في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وفقا للقانون الدولي وبناء على توافق الآراء الدولية.

٣١ - غير أن بعض الوفود شدد على أن من الأهمية أيضا التسليم بالاختلافات الإقليمية وبضرورة تطوير أدوات الإدارة على أساس المناطق، على أساس كل حالة على حدة، والتسليم بالسمات الإيكولوجية والبيولوجية المتفردة للمنطقة. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تضم المناطق البحرية المحمية المناطق المتضررة المحددة بوضوح، مما يقيم ارتباطا سببيا قويا بين التدابير الإدارية والضرر الذي يجري التصدي له، وأنه يجب أن تتسق تدابير الإنفاذ مع القانون الدولي، على النحو الذي تعبر عنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الموارد الجينية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

٣٢ - اتفقت الوفود على أن الموارد الجينية البحرية توفر للبشرية جانبا هاما من سلع وخدمات النظم الايكولوجية. ولذلك، فإن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام هو أمر لازم.

٣٣ - وجرى التسليم بأهمية تشجيع البحوث العلمية في مجال الموارد الجينية البحرية في ضوء ما يتمخض عنها من فوائد من حيث توسيع المعرفة بالتنوع البيولوجي للمحيطات، فضلا عن اكتشاف مواد جديدة تفيد حياة البشرية ورفاهها. وينبغي أن تجرى هذه البحوث وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلقة بالبحوث العلمية البحرية وعلى أساس من النهج التحوطي، وبخاصة لكفالة القيام بأنشطة الاستخراج بطريقة مستدامة. ورحبت وفود عديدة بالتقدم المحرز في تطوير الدوائر العلمية آليات ذاتية التنظيم، مثل مواثيق الشرف. كما أشير إلى إمكانية استخدام تقييمات الأثر البيئي فيما يتصل بهذه الأنشطة، ووضع معايير ومبادئ توجيهية دولية وصولا إلى تلك الغاية.

٣٤ - واقترح بعض الوفود عددا من المجالات لإجراء مزيد من البحوث فيها، ومن بينها العلاقة بين الموارد الجينية البحرية وغيرها من الموارد؛ ومستوى النشاط الذي يتم فعلا فيما يتعلق بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وما يترتب عليه من تكلفة ومخاطر؛ وعملية تطوير التكنولوجيا البيولوجية البحرية والفوائد المتحققة من الاستغلال التجاري للموارد الجينية البحرية؛ ووضع خرائط للأنواع ومناطق الاهتمام المحتملة للتطبيقات التكنولوجية البيولوجية بغية تحديد التدابير المناسبة للحفظ والاستخدام المستدام. واقترح اتباع نهج متدرج لتطوير البحوث العلمية للتطبيقات التكنولوجية البيولوجية، وهو ما يشمل إنشاء آليات لتحسين حصر موارد التنوع البيولوجي على مختلف المستويات، وإقامة تحالفات فيما بين جماعات البحوث، وتحليل الإمكانيات البيولوجية والبشرية والاقتصادية لهذه الموارد، فضلا عن إنشاء برامج لرصد استخدام ما يجري جنيه من الموارد.

٣٥ - وجرى التشديد على الحاجة لبناء قدرة البلدان النامية على المشاركة في الأنشطة المتصلة بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والاستفادة منها، وكذلك على الحاجة لتعزيز تقاسم المعارف والنتائج العلمية. وأشير في ذلك الصدد إلى الفائدة التي ينطوي عليها صندوق هبات السلطة الدولية لقاع البحار.

٣٦ - وجرى الإقرار باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتبارها الإطار القانوني لجميع الأنشطة التي تجري في المحيطات والبحار، بما في ذلك ما يتعلق بالموارد الجينية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وفي ذلك الصدد، أعرب عن آراء متباينة إزاء النظام القانوني الخاص بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وبخاصة ما إذا كانت هذه الموارد الجينية البحرية جزءا من التراث المشترك للإنسانية، وتخضع بالتالي لنظام المنطقة، أم أنها جزء من النظام الخاص بأعالي البحار.

٣٧ - وبغض النظر عما سبق، رأى بعض الوفود أنه يلزم وضع نظام مفصل، داخل إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فيما يتعلق بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وردا على ذلك، قالت وفود أخرى إنه ليس ثمة حاجة لأي نظام دولي جديد، وأشارت إلى أن أي نظام من هذا النوع يمكن أن يعرقل البحث والابتكار العلميين، فضلا عن صعوبة مراقبته وإنفاذه. وسلطت وفود عديدة الضوء على ضرورة مواصلة النظر في حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

٣٨ - وفي ذلك السياق، اقترح بعض الوفود التركيز على التدابير العملية اللازمة لتعزيز حفظ الموارد الجينية البحرية واستخدامها المستدام. واقترح أن تتناول هذه التدابير العملية

جملة أمور من بينها خيارات تقاسم الفوائد. وفي ذلك الصدد، أعربت وفود عديدة عن اهتمامها بالنظر في اقتراح باستخدام النظام المتعدد الأطراف الذي تم وضعه في إطار المعاهدة الدولية لتسخير الموارد الوراثية النباتية لأغراض الأغذية والزراعة كنقطة مرجعية ممكنة للمناقشات. ومع استعداد وفود أخرى للنظر في التدابير العملية، فقد شددت على أهمية مواصلة النقاش أيضا بشأن النظام القانوني للموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

٣٩ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لمواصلة المناقشة حول الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية تحت إشراف الجمعية العامة وداخل إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. كما أشير إلى ضرورة أن يؤخذ في الحسبان العمل الذي يتم في إطار المنتديات الأخرى ذات الصلة، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، والفاو، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية.

مسألة ما إذا كانت هناك ثغرات إدارية أو تنظيمية، وكيفية معالجتها في حال وجودها

٤٠ - سلمت الوفود عموما بوجود ثغرات في التنفيذ في الإطار القانوني الدولي، وشددت على ضرورة تنفيذ الصكوك القائمة تنفيذا تاما وفعالا، بما في ذلك المبادئ والأدوات المتاحة، وضرورة تعزيز المؤسسات والترتيبات القائمة، وتعزيز التعاون والتنسيق. وكانت المسائل المحددة التي أثيرت في هذا السياق تشمل تحسين سيطرة دولة العلم، وتطوير سيطرة دولة الميناء، والتدابير الخاصة بالسوق، واستعراض أداء المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وزيادة تغطية الترتيبات الإقليمية من حيث النطاق الجغرافي والأنواع، حسب ما تقتضيه الضرورة، وضرورة تنفيذ القرار ١٠٥/٦١ فيما يتعلق بآثار صيد الأعماق على النظم الإيكولوجية الضعيفة. وأعرب عن رأي مفاده أن ولايات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك يجب ألا تتجاوز إدارة المصائد فحسب.

٤١ - وفي السياق الوارد أعلاه، شددت وفود عديدة على أن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا يشكلان جوهر الجهود المبذولة لمعالجة ثغرات التنفيذ، وشجعت على تعزيز جهود بناء القدرات، وسلطت الضوء على رعاية التعاون العلمي وجهود البحوث المتعددة التخصصات والشراكات مع الدول النامية.

٤٢ - وأعرب عن آراء متباينة بشأن وجود ثغرات تنظيمية أو إدارية. وأشارت وفود عديدة تحديدا إلى ثغرات تنظيمية محددة، بما في ذلك الثغرات في التغطية الجغرافية للصكوك الملزمة قانونا التي تقضي بالإدارة المتكاملة لمختلف الأنشطة البشرية في المحيطات، مثل مصائد

الأسماك وحفظ التنوع البيولوجي، والثغرات في معالجة الأنشطة القائمة والجديدة والمستجدة، فضلا عن التهديدات التي لا تخضع حاليا للتنظيم، أو غير المنظمة بما يكفي.

٤٣ - وأشارت وفود عديدة تحديدا إلى الثغرات الإدارية الناجمة عن عدم وجود مؤسسات أو آليات على المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، وعن القصور في ولايات المنظمات والآليات القائمة. والثغرات الإدارية المحددة التي أشير إليها تشمل عدم كفاية تطوير الأدوات الإدارية الحديثة، وعدم اتساق تطبيق المبادئ أو القواعد أو المعايير الدولية؛ والحاجة لإنشاء آليات جديدة لكفالة التعاون والتنسيق داخل القطاعات والدول والمؤسسات وفيما بينها؛ وعدم وجود أية مؤسسة أو آلية لتقييم ومعالجة الآثار البيئية المتراكمة للأنشطة الحالية والمستجدة واستعراض تنفيذ التدابير الإدارية وكفالة الامتثال لها وإنفاذها بصورة فعالة.

٤٤ - وأعربت وفود عديدة عن تفضيلها لتبني نهج ''صندوق الأدوات''، الذي يمكن أن يوفر مجموعة كبيرة من أشكال الاستجابة في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وأشير إلى أنه يمكن في الأجل القصير تحقيق تقدم على مختلف الجبهات بينما تستمر المناقشات بشأن الحلول الشاملة الأطول أجلا.

٤٥ - وافقت وفود عديدة على أن تدابير الأجل القصير تشمل تنفيذ وإنفاذ الصكوك القائمة والعمل من أجل الوصول إلى المشاركة الكاملة في الصكوك الدولية ذات الصلة. كما شددت وفود أخرى على ضرورة تحسين قدرة الدول النامية، بما في ذلك من خلال نقل التكنولوجيا والتعاون العلمي وتقاسم الخبرات في ميدان إدارة الشؤون البحرية. وأشار بعض الوفود أيضا إلى ضرورة زيادة التمويل المرصود للبحوث في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وعلى ضرورة توفير المشورة العلمية المنسقة لتزويد الهيئات التنظيمية القائمة بأساس علمي موحد لصنع القرار.

٤٦ - وكانت مقترحات الأجل القصير الأخرى التي ورد ذكرها تتصل بتقييمات الأثر البيئي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ وإنشاء المناطق البحرية المحمية؛ وتقاسم المعلومات المتعلقة بالبحوث العلمية البحرية؛ وتقاسم المعلومات والمعارف عن الموارد الجينية البحرية والفوائد التي تتحقق من استغلالها تجاريا.

٤٧ - وأعرب عن آراء متباينة فيما يتعلق بنُهج الأجلين المتوسط والطويل. فرأت وفود عديدة أن وضع اتفاق للتنفيذ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هو أكثر السبل فعالية لإقامة نظام متكامل والتصدي للتحديات المتعددة التي تواجه حماية التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلالها المستدام. وأشارت تلك الوفود إلى أن وضع مثل هذا الصك أمر لازم لسد الثغرات الإدارية والتنظيمية التي تحول دون توفير

المجتمع الدولي الحماية الكافية للتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأشير إلى أن مثل هذا الصك سيعالج مسألة الأنشطة التي لا تخضع للتنظيم حاليا، وسيكفل اتساق تطبيق المبادئ الحديثة لإدارة شؤون المحيطات في نظم الإدارة القطاعية، كما سيكفل تعزيز التعاون الدولي.

٤٨ - ولم تقتنع وفود أخرى بضرورة وضع اتفاق للتنفيذ، وأعربت عن رأي مفاده أن الأنشطة التي تتم في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية إما أنها تخضع لقدر مناسب من التنظيم، أو أنه يمكن تحسين تنظيمها من خلال الصكوك والمؤسسات القائمة، ومن خلال تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين القطاعات. وشددت تلك الوفود على أنه ينبغي أن تتركز الجهود المبذولة على تنفيذ الصكوك القائمة والامتثال لها، وتعزيز الآليات الموجودة، وتحسين التعاون والتنسيق، وتعزيز قدرات الدول النامية.

مسائل أخرى

٤٩ - وأكدت وفود عديدة من جديد على الدور المحوري الذي تلعبه الجمعية العامة في مناقشة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. وأعرب في ذلك الصدد عن تأييد واسع لاستمرار الفريق العامل لإحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بهذه المسائل.

٥٠ - غير أنه أعرب عن آراء مختلفة فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي إضفاء الصبغة الرسمية على الفريق العامل أم الإبقاء عليه كفريق مخصص وغير رسمي، وبما يتعلق بتواتر اجتماعاته، وما إذا كان ينبغي أن تُسند إليه ولاية رفع توصيات إلى الجمعية العامة.

٥١ - وجرى التشديد على أنه إذا أعيد عقد الفريق العامل، فإن ولايته يجب أن تكون أكثر تركيزا. واقترحت مجالات يمكن أن تتناولها المناقشات المقبلة، تشمل ما يلي: تنفيذ وإنفاذ الصكوك القائمة الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وتحديد المسائل التي يتعين معالجتها والوسائل اللازمة لتطوير نهج متكامل؛ والمسائل القانونية المتصلة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ ووضع تدابير عملية لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام؛ وتطبيق مبادئ الإدارة المكانية؛ وإنشاء المناطق البحرية المحمية؛ ووضع توجيهات لتطبيق تقييمات الأثر البيئي؛ وتوفير خيارات عملية للوصول إلى فوائد الموارد الجينية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وتقاسم تلك الفوائد؛ ومعالجة الثغرات الموجودة في مجال المعلومات.

٥٢ - وأثار بعض الوفود مسألة الآثار التي يمكن أن تترتب في الميزانية على عقد اجتماع للفريق العامل في عام ٢٠٠٩. وأشارت وفود أخرى إلى أن الجمعية ستنظر في دورتها الثالثة والستين في مسألة عقد مثل هذا الاجتماع. كما أشار بعض الوفود إلى ضرورة تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار خلال دورة الجمعية الثالثة والستين.

الملاحظات الختامية للرئيسين المشاركين

٥٣ - استنادا إلى تقييمهما للمناقشات الدينامية التي جرت خلال الاجتماع وللتقدم المحرز، يرى الرئيسان المشاركان ضرورة أن تواصل الجمعية العامة النظر في حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، ولا سيما داخل إطار الفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي المخصص لدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام.

٥٤ - وطُرح خلال الاجتماع عدد من المقترحات للتصدي لمهمة حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام في الأجل القصير والمتوسط والطويل. فاستنادا إلى المناقشات، يمكن أن تنظر الجمعية العامة في إحالة المسائل التالية للفريق العامل:

(أ) زيادة فعالية تنفيذ وإنفاذ الصكوك القائمة لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام؛

(ب) تعزيز التعاون والتنسيق على كافة المستويات بما يشمل كل القطاعات، بما في ذلك تعزيز التعاون في بناء قدرات البلدان النامية؛

(ج) تطوير وتنفيذ تقييمات فعالة للأثر البيئي باعتبار ذلك أداة لتحسين إدارة شؤون المحيطات؛

(د) تطوير واستخدام أدوات الإدارة على أساس المناطق، بما في ذلك تصميمها وإدارتها ورصدها وإنفاذها، وفقا لقانون الأمم المتحدة لقانون البحار؛

(هـ) التدابير العملية لمعالجة مسألة حفظ الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامها المستدام، دون المساس بالمناقشات الجارية حول النظام القانوني الخاص بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛

(و) استمرار وتعزيز البحوث العلمية البحرية فيما يتصل بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.